أثر الخدمات الإلكترونية على زيادة جودة تقدير الدخل الضريبي بمصلحة الضرائب المصرية: دراسة تطبيقية

بحث مُستَل من رسالة ماجستير في المحاسبة

إعداد

أ.هناء الشحات عبد العزيز شومان

باحثة ماجستير في المحاسبة،

كلية التجارة، جامعة دمياط

hanaashowman93@gmail.com

د. داليا عادل عباس

أستاذ المحاسبة المالية

كلية التجارة، جامعة دمياط

daliaadel2000@yahoo.com

د. حنان حسن أبو جاد الله

مدرس المحاسبة

كلية التجارة، جامعة دمياط

hanan128_2006@yahoo.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد السادس - العدد الثاني – الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٥

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

شومان ، هناء الشحات عبد العزيز؛ **عباس**، داليا عادل؛ **أبو جاد الله**، حنان حسن .(٢٠٢٥). أثر الخدمات الإلكترونية على زيادة جودة تقدير الدخل الضريبي بمصلحة الضرائب المصرية: دراسة تطبيقية، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٦(٢) ج٢، ٣٧٧-٤٠٨.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

أثر الخدمات الإلكترونية على زيادة جودة تقدير الدخل الضريبي بمصلحة الضرائب المصرية: دراسة تطبيقية

أ.هناء الشحات عبد العزيز شومان؛ د. داليا عادل عباس؛ د. حنان حسن أبو جاد الله

المستخلص:

الهدف: ف الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق الخدمات الإلكترونية (الفاتورة الإلكترونية والتحصيل الإلكتروني) على تحسين جودة تقدير الدخل الضريبي في مصر خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣، في سياق التحول الرقمي المستمر في المنظومة الضريبية، وتقديم رؤية شاملة حول العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة النظام الضريبي.

التصميم والمنهجية: اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الثانوية من سجلات مصلحة الضرائب المصرية خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣، مع جمع ٧٢ مشاهدة شهرية. شمل التحليل جميع القطاعات الاقتصادية لضمان دقة النتائج، واستخدمت الأساليب الإحصائية لتقييم تأثير الخدمات الإلكترونية على جودة تقدير الدخل الضريبي.

النتائج والتوصيات: أظهرت النتائج تأثيرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية للخدمات الإلكترونية على تحسين تقدير الدخل الضريبي. ساهمت الفاتورة الإلكترونية في تقليل التلاعب والأخطاء البشرية، بينما ساهم التحصيل الإلكتروني في تسريع السداد وتقليل الأخطاء. توصي الدراسة بتوسيع استخدام الخدمات الإلكترونية لضمان تحسين الكفاءة والشفافية وتقليل التهرب الضريبي.

الأصالة والإضافة: تتمثل الأصالة في التركيز على تأثير التحول الرقمي في تقدير الدخل الضريبي في مصر باستخدام الفاتورة الإلكترونية والتحصيل الإلكتروني، مما يعزز تطوير السياسات الضريبية وزيادة الإيرادات بفعالية وكفاءة.

الكلمات المفتاحية: الخدمات الإلكترونية -الفاتورة الإلكترونية- التحصيل الإلكتروني – جودة تقدير الدخل الضريبي- الإيرادات الضريبية.

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

أدى التحول الرقمي في مختلف القطاعات الحكومية إلى إحداث نقلة نوعية في كفاءة الأداء وجودته، وكان لقطاع الضرائب نصيبٌ كبير من هذه التغيرات. تُعدّ الخدمات الإلكترونية، مثل الفاتورة الإلكترونية والتحصيل الإلكتروني، من أهم الوسائل التي تبنتها مصلحة الضرائب المصرية في سبيل تحسين فعالية وكفاءة عملية تقدير الدخل الضريبي.

فإن الفاتورة الإلكترونية هي نظام متكامل يهدف إلى رقمنة المعاملات التجارية بين الموردين والعملاء وربطها مباشرة بمنظومة الضرائب المصرية. ويتيح هذا النظام إصدار وتبادل الفواتير الإلكترونية بين الممولين بشكل آمن وفعال، حيث تتم مراجعتها واعتمادها من قبل مصلحة الضرائب فور إصدارها. وبالتالي، تصبح مصلحة الضرائب على اطلاع فوري بكل الفواتير عند صدورها، مما يعزز الشفافية الضريبية، ويقلل من فرص التهرب الضريبي، ويُحسن من دقة وكفاءة تحصيل الضرائب (الدلجاوى،١٢،٢٠٢٣). أما التحصيل الإلكتروني هو نظام رقمي يُستخدم لجمع الإيرادات الضريبية عبر منصات إلكترونية، مما يُسهم في تسريع عملية التحصيل وتقليل التكاليف المرتبطة بالطرق التقليدية. يضمن هذا النظام دقة وسرعة في تحويل المدفوعات، ويعزز الشفافية ويقلل من فرص الفساد والتلاعب. فإن استخدام هذه الآليات الحديثة يوفر بيئة عمل أكثر شفافية وكفاءة، ويعزز القدرة على تحديد حجم الإيرادات الضريبية بشكل أكثر دقة (وزارة المالية ،٢٠٢٠).

مشكلة الدارسة:

تواجه مصلحة الضرائب المصرية تحديات متعددة في تحسين كفاءة النظام الضريبي وضمان دقة تقدير الدخل الضريبي، حيث يعتمد النظام التقليدي بشكل كبير على البيانات الورقية والتقارير اليدوية التي تُعرضه لفرص التلاعب والأخطاء. في هذا السياق، برزت الخدمات الإلكترونية، مثل الفاتورة الإلكترونية والتحصيل الإلكتروني، كحلول فعالة تهدف إلى تحسين فعالية النظام الضريبي وتقليل الفجوة بين الإيرادات الضريبية المتوقعة والمحصلة. حيث تُمكّن الفاتورة الإلكترونية من جمع البيانات التجارية بشكل فوري ودقيق، مما يسهم في تحسين شفافية المعاملات التجارية وتسهيل المراجعة الضريبية (الدلجاوي، ٢٠٢٣، ص ١٣). كما يعمل التحصيل الإلكتروني على تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف المرتبطة بالتحصيل التقليدي.

وبالرغم من الفوائد التي قد تحققها هذه الخدمات الإلكترونية، إلا أن تطبيقها يتطلب بنية تحتية تكنولوجية قوية وإجراءات تنظيمية مدروسة لضمان سلاسة الانتقال من الأنظمة التقليدية إلى الرقمية. تواجه مصلحة الضرائب تحديات تتعلق بالامتثال الكامل من قبل الممولين للأنظمة الجديدة، خاصة في ظل اختلاف مستوى الوعي الرقمي لدى الفئات المختلفة من الممولين، ما قد يؤثر على فعالية تطبيق الفاتورة الإلكترونية والتحصيل الإلكتروني. علاوة على ذلك، يبقى تساؤل رئيسي حول مدى تأثير هذه الخدمات في تحسين جودة تقدير الدخل الضريبي وتحقيق العدالة المالية في النظام الضريبي المصري.

ومع ذلك، يبقى التساؤل الرئيس حول مدى تأثير تطبيق هذه الخدمات الإلكترونية على تحسين جودة تقدير الدخل الضريبي. تتجسد المشكلة في فهم العلاقة بين الفاتورة الإلكترونية والتحصيل الإلكتروني من جهة وجودة تقدير الدخل الضريبي من جهة أخرى، وهل يساهم تطبيق هذه الخدمات في تقليل التهرب الضريبي وتحسين دقة البيانات المالية المقدمة من الممولين.

أهمية الدراسة:

- تسلط الدراسة الضوء على دور الفاتورة الإلكترونية في تعزيز الشفافية بين الممولين ومصلحة الضرائب، مما يقلل من فرص التهرب الضريبي ويضمن التزام الممولين بدفع المستحقات الضريبية، ويمكن التحقق من صحة البيانات المالية بسهولة أكبر، مما يحسن عملية الفحص الضريبي.
- تُساهم الخدمات الإلكترونية في تسريع وتحسين عمليات تحصيل الضرائب من خلال التحصيل الإلكتروني، مما يؤدي إلى تقليل التكلفة والوقت المرتبطين بالتحصيل التقليدي. كما يساعد هذا النظام في توفير إيرادات ضريبية دقيقة من خلال ضمان عدم وجود أخطاء أو تأخيرات في جمع الأموال المستحقة.
- تساهم الدراسة في تقييم كيف يمكن لهذه الأدوات الرقمية أن تكون جزءًا من التحول الرقمي الأكبر في القطاع الضريبي المصري، مما يعزز من فعالية النظام الضريبي ويضمن تقديرًا دقيقًا للضرائب المحصلة من قبل المصلحة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير الخدمات الإلكترونية في تحسين النظام الضريبي المصري، سيتم تناول تأثير هذه الأدوات الرقمية في تحسين العمليات الضريبية وتقليل الفجوة بين الإيرادات المتوقعة والمحصلة فيما يلي:

- دراسة آثر الخدمات الالكترونية على زيادة جودة تقدير الدخل الضريبي.
- دراسة الفاتورة الالكترونية على زيادة جودة تقدير الدخل الضريبي.
- دراسة التحصيل الالكتروني على زيادة جودة تقدير الدخل الضريبي.

فروض الدراسة:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه يمكن صياغة فروض الدراسة وهي:

الفرض الرئيس: لا يوجد تأثير معنوي للخدمات الإلكترونية على زيادة جودة تقدير الدخل الضريبي.

الفرض الفرعي الأول: لا يوجد تأثير معنوي للفاتورة الإلكترونية على زيادة جودة تقدير الدخل الضريبي.

الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد تأثير معنوي للتحصيل الإلكتروني على زيادة جودة تقدير الدخل الضريبي.

منهج الدراسة:

يعتمد منهج البحث على الجمع بين المنهجين التاليين:

المنهج الاستنباطي: حيث يتم دراسة وتفسير وتحليل ما تناولته الدراسات السابقة التي وردت في الفكر المحاسبي، وذلك فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة من أجل تحديد مفهوم كل متغير من هذه المتغيرات، وذلك لتحديد الإطار النظري لمفاهيم الدراسة، ومن ثم تحديد المتغيرات التي تمثل المشكلة محل الدراسة.

المنهج الاستقرائي: حيث يتم دراسة آثر الخدمات الإلكترونية على زيادة جودة تقدير الدخل الضريبي من خلال إجراء دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب المصرية.

خطة الدراسة:

الجزء الأول: الإطار العام لتحسين جودة تقدير الدخل الضريبي.

الجزء الثاني: الإطار النظري لتطبيق الخدمات الإلكترونية في النظام الضريبي.

الجزء الثالث: آثر الخدمات الإلكترونية علي تحسين جودة تقدير الدخل الضريبي.

الجزء الرابع: الدراسة التطبيقية.

النتائج، التوصيات، الأبحاث المستقبلية

الدراسات السابقة:

تحليل الدراسات السابقة حول تأثير الخدمات الإلكترونية على تحسين جودة تقدير الدخل الضريبي.

تُعد الخدمات الإلكترونية من الأدوات الحديثة التي ساهمت بشكل كبير في تحسين فعالية النظام الضريبي في العديد من الدول، وخاصة فيما يتعلق بتحسين جودة تقدير الدخل الضريبي. وقد شهدت السنوات الأخيرة تبني العديد من الدول لنظام الفاتورة الإلكترونية والتحصيل الإلكتروني، باعتبارهما من الركائز الأساسية للتحول الرقمي في القطاع الضريبي. حيث تسهم الفاتورة الإلكترونية في تعزيز الشفافية وتقليل التهرب الضريبي من خلال توثيق المعاملات التجارية بشكل رقمي، مما يحسن من دقة البيانات ويقلل من التلاعب. من جانب آخر، يسهم التحصيل الإلكتروني في تسريع عملية جمع الإيرادات الضريبية، وتقليل التكاليف المرتبطة بالطرق التقليدية، مما يعزز كفاءة النظام الضريبي بشكل عام. من خلال هذه الدراسات، سيتم تسليط الضوء على كيفية تأثير هذه الأنظمة الإلكترونية على تحسين جودة تقدير الدخل الضريبي، والتحديات التي قد تواجه تطبيقها في السياقات المختلفة.

فقد قدمت دراسة (الدلجاوى،٢٠٢٣) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على تحسين أداء مصلحة الضرائب المصرية، من خلال دراسة دورها في تعزيز التحول الرقمي، ورفع كفاءة التحصيل الضريبي، وتحسين العلاقة بين الممولين والإدارة الضريبية. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق الفاتورة الإلكترونية أسهم بشكل ملحوظ في تحسين دقة البيانات الضريبية، مما أدى إلى تقليل الفجوات في تقدير الدخل الضريبي والحد من التهرب الضريبي. كما أظهرت النتائج أن المنظومة ساعدت في تبسيط الإجراءات الضريبية، مما عزز من التزام الممولين وساهم في تحقيق شفافية أكبر في التعاملات الضريبية. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن استخدام الفاتورة الإلكترونية أدى إلى تقليل التدخل البشري في عمليات الفحص الضريبي، مما ساعد في تحسين الكفاءة التشغيلية لمصلحة الضرائب وزيادة الإيرادات الضريبية بشكل أكثر دقة وعدالة.

من جهة أخرى، تناولت دراسة (أبو العنين، ٢٠٢٣) أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على تحسين جودة معلومات التحاسب الضريبي في مصر، بالإضافة إلى دورها في الحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي. فهدفت الدراسة إلى تحديد كيفية تأثير هذه المنظومة على تحسين دقة وموثوقية البيانات الضريبية، مما يسهم في تعزيز فعالية النظام الضريبي وتقليل الفجوات الضريبية. كما تهدف إلى توضيح كيفية

مساهمة الفاتورة الإلكترونية في تقليل ممارسات التهرب الضريبي، من خلال تحسين الشفافية والمراقبة الفورية للمعاملات التجارية.، وتوصلت إلى أن تطبيق الفاتورة الإلكترونية يعزز بشكل كبير من دقة المعلومات الضريبية ويقلل من التلاعب في البيانات، مما يساهم في تحسين جودة تقدير الدخل الضريبي. كما أظهرت الدراسة أن المنظومة تساهم في تعزيز الامتثال الضريبي والحد من التهرب الضريبي من خلال تسهيل عمليات المراجعة والتحقق، وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن الفاتورة الإلكترونية ساعدت في تحسين العلاقة بين المصلحة والممولين، كما أسهمت في رفع كفاءة التحصيل الضريبي وتقليل التهرب الضريبي.

وفي هذا الإطار، أكدت دراسة (البيومي، ٢٠٢٣) أن أدوات التحول الرقمي مثل الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني تساهم بشكل كبير في تحسين فاعلية الفحص الضريبي وتقليل المدة الزمنية للإجراءات الحكومية. وأوضحت الدراسة أن هذه الأدوات تساهم في تسريع عملية التحقق من صحة البيانات الضريبية، مما يقلل من الحاجة إلى التدخل اليدوي ويحد من الأخطاء البشرية. كما أن تطبيق هذه الأدوات يعزز من الشفافية ويتيح مراقبة المعاملات التجارية بشكل أكثر كفاءة ودقة. وبالتالي، تسهم الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني في تحسين الأداء الإداري لمصلحة الضرائب، مما يؤدي إلى تقليل الوقت المستغرق في الإجراءات الضريبية وتسريع عملية تحصيل الإيرادات الضريبية.

تناولت دراسة (توفيق وآخرون ،٢٠٢٣) أوجه القصور في النظام الرقمي الحالي، مشيرة إلى أن منظومتي الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني لا تشمل جميع الممولين، مما يحد من فعالية تطبيق هذه الأدوات في تحسين النظام الضريبي. كما أبرزت الدراسة نقص الربط بين هذه المنظومات وقواعد بيانات الإدارات الحكومية الأخرى، مما يؤدي إلى وجود فجوات في تدفق البيانات وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية. وأكدت الدراسة على أهمية وجود إطار موحد يضم جميع الأنظمة الرقمية ذات الصلة ويعزز من تكاملها، لضمان تحقيق أقصى استفادة من التحول الرقمي في تحسين الكفاءة الضريبية والحد من المشاكل المرتبطة بالتلاعب أو التهرب الضريبي.

ومن جهة آخري، قدمت دراسة (علي، ٢٠٢٢) تحليلًا لأثر تطبيق التحصيل الإلكتروني في تحسين فعالية النظام الضريبي في مصر. هدفت الدراسة إلى دراسة دور التحصيل الإلكتروني في تسريع الإجراءات الضريبية، زيادة معدلات الامتثال الضريبي، وتقليل التكاليف التشغيلية المرتبطة بالتحصيل التقليدي. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام التحصيل الإلكتروني أسهم بشكل كبير في تسهيل عمليات جمع الإيرادات الضريبية وتقليل الوقت المستغرق فيها، مما أدى إلى تحسين كفاءة التحصيل ودقة تقدير الضرائب. كما أظهرت النتائج أن النظام ساعد في تقليل فرص التلاعب البشري والتجاوزات، مما عزز من الشفافية في النظام الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن التحصيل الإلكتروني ساهم في تحسين العلاقة بين الممولين ومصلحة الضرائب، مما دفع نحو زيادة في معدلات الامتثال الضريبي ورفع مستوى الثقة بين الطرفين.

وفى هذا الصدد، تناولت دراسة (السيد، ٢٠٢١) تحليلًا لأثر تطبيق التحصيل الإلكتروني على تحسين كفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية في مصر. هدفت الدراسة إلى دراسة دور التحصيل الإلكتروني في تقليل الوقت المستغرق في جمع الضرائب، تحسين الشفافية المالية، وزيادة معدلات الامتثال الضريبي. وتوصلت الدراسة إلى أن التحصيل الإلكتروني ساهم بشكل ملحوظ في تسريع الإجراءات الضريبية، مما أدى إلى زيادة الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف المرتبطة بالتحصيل التقليدي. كما أظهرت النتائج أن النظام ساعد في تقليل التدخل البشري في عملية التحصيل، مما أدى إلى تقليل الأخطاء والاحتيال الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، ساعد التحصيل الإلكتروني في تعزيز

العلاقة بين مصلحة الضرائب والممولين من خلال توفير نظام دقيق وموثوق لجمع الضرائب، مما يعزز الشفافية ويزيد من الثقة في النظام الضريبي.

استنادًا إلى ما سبق، هدفت دراسة (نصير،٢٠٢١) إلى استكشاف تأثير التحول الرقمي على ضبط المجتمع الضريبي، حيث ركزت على دور منظومة الفاتورة الإلكترونية في تعزيز الأداء المالي وتطوير التحاسب الضريبي. وقد أظهرت الدراسة أن تطبيق الفاتورة الإلكترونية يسهم بشكل كبير في تحسين دقة المعلومات الضريبية، ويُحسن فعالية عملية التحاسب الضريبي من خلال توفير بيانات موثوقة ودقيقة في الوقت الفعلي. كما أكدت الدراسة على دور التحول الرقمي في تعزيز آليات المراقبة والرقابة الضريبية، مما يقلل من فرص التهرب الضريبي ويزيد من شفافية النظام الضريبي. وقد أظهرت النتائج أن هذه المنظومة تساهم في رفع مستوى الامتثال الضريبي من خلال تسهيل الإجراءات وتقليل فرص التلاعب في البيانات الضريبية.

فقد توصلت الدراسات السابقة إلى الدور الكبير الذي تلعبه الخدمات الإلكترونية في تحسين النظام الضريبي، سواء من خلال تعزيز دقة التحاسب الضريبي أو تقليص التهرب الضريبي. ومع ذلك، ما زالت هناك فجوة بحثية في فهم تأثير الخدمات الإلكترونية على جودة تقدير الدخل الضريبي بشكل دقيق، خاصة في السياق المصري، مما يستدعي إجراء مزيد من الدراسات لاستكشاف العوامل التي تؤثر على هذا التأثير وسبل تحسين تطبيق هذه المنظومة لتحقيق نتائج أكثر دقة وفعالية.

الجزء الأول: الإطار العام لتحسين جودة تقدير الدخل الضريبي.

١/١ مفهوم جودة تقدير الدخل الضريبي.

تمثل الضرائب حوالي ٦٧٪ من الدخل القومي، وتعتبر من أهم الإيرادات العامة في مصر، وللحصول على الحصيلة الضريبية المستهدفة لابد من تحديد الوعاء الضريبي بطريقة سليمة وموضوعية وعادلة، وذلك حتى يتسنى للممول سداد الضريبة المستحقة دون اللجوء إلى التهرب منها، ويعد تحديد الدخل الضريبي الأساس الذي تتوقف عليه عدالة الضريبة ووفرة الحصيلة (محمد،٢٠٢٢، ص.٢٠).

فيعرف الوعاء الضريبي بأنه المادة التي تفرض عليها الضريبة، بمعنى آخر هو المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة مع ضرورة تحديد الفترة الزمنية له. وقد عرفت دراسة (إبراهيم،٢٠١٥، ص.٤٨) بأن عملية ربط الضريبة تتم عن طريق تعيين المكلف بدفع الضريبة مع استبعاد الإعفاءات الشخصية من الدخل الخاضع للضريبة وصولاً للوعاء الضريبي الذي تحسب على أساسه الضريبة واجبه السداد بالسعر الذي يحدده قانون الضرائب.

وتهدف عملية ربط الضريبة إلى تحديد العبء والالتزام الضريبي المستحق على الممول، فقد حدد المشرع المصري تعريف (لربط الضريبة) في اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥، فنصت المادة رقم (١١٤) بأن "ربط الضريبة هي تحديد دين الضريبة المستحقة من واقع الإقرار الضريبي للممول".

ولكن هناك دراسات ترى أن مفهوم ربط الضريبة هو نفس مفهوم تقدير الدخل الضريبي، وهو ماورد في دراسة (الأعسر،٢٠١٦، ص.١٦٨) بأنها تحديد المبلغ الذي سيدفعه الممول ويتحقق ذلك بعد تقدير وتحديد وعاء الضريبة (المادة الخاضعة للضريبة) وسعر هذا الوعاء.

وقد اتفق مع ذلك دراسة (عيد،٢٠٢٠، ص. ٢٤) ولكن بشكل أكثر تفصيلاً بأنها عملية لتحديد مقدار الوعاء الضريبي وتقدير قيمة الضريبة المستحقة على الممول ثم إخطار الممول بها، وذلك بعد معالجة الإعفاءات الضريبية والمصروفات التي يعتمد تقديرها على مقدار الربح الضريبي مثل التبرعات وتنتهي بتقدير قيمة الضريبة المستحقة.

واتفقت ايضا دراسة (عبد الرحمن، الياسري،٢٠١٩، ص.١١٣) بأن تقدير الدخل الضريبي هي عملية لتحديد الوعاء أو الدخل الذي تفرض علية الضريبة.

ولكن تجد الباحثة أنه بعد حصر المادة الخاضعة للضريبة في إطار الأموال أو رأس المال أو الدخل، وبعد تحديد قيمتها وبعد استبعاد كل ما يلزم النظام الضريبي باستبعاده منها، يتم تقدير الدخل الخاضع للضريبة(قانون رقم ٩١ سنه٢٠٠٥ ماده ٥١) ، وفى هذا الصدد فالمقصود لفظاً من كلمة تقدير" هو فحص وتحليل للتأكد من الالتزام بإحدى المواصفات القياسية أو مجموعة إرشادات، والتأكد من دقة السجلات، ومن تحقيق الأهداف المحددة للكفاءة والفعالية"(قاموس المعاني ،٢٠١٠) ، و أن عملية التقدير تعتمد على الحكم الشخصي والتقدير الجزافي من قبل الفاحصين أو مأموري الضرائب وانه في حاله كتابة تقرير الفحص التي تظهر فيه النتائج النهائية ورأى الفاحص الضريبي في تحديد الوعاء الضريبي للممول، وقد تكون بقبول الإقرار، او تعديله، او رفضه، واللجوء الى التقدير(الناغي وآخرون ،٢٠٢٣،ص. ٩) ، لذلك ان عملية ربط الضريبة تأتي بعد تحديد الوعاء الضريبي وعملية تقدير الدخل الضريبي هي مرحلة أساسية لضمان صحة البيانات المقدمة من الممول وان الالتزام بالمواصفات القياسية والإرشادات هو الذي يحقق جودة تقدير الدخل الضريبي.

وبناءً على ذلك تستخلص الباحثة ان عملية ربط الضريبة تتشابه مع عملية تقدير الدخل الضريبي لكنهما ليسا متطابقين تمامًا، فقد استنتجت الباحثة ان ربط الضريبة يركز على تحديد القيمة النهائية للضريبة المستحقة على الممول بناءً على الوعاء الضريبي المحدد. واستنتجت ان تقدير الدخل الضريبي يركز على تحديد الوعاء الضريبي نفسه، أي المادة الخاضعة للضريبة، بعد اتباع إجراءات مثل فحص السجلات والإقرارات. فإن ربط الضريبة يعتمد على نتائج التقدير، وبالتالي فإن التقدير هو جزء أساسي من عملية ربط الضريبة. والتقدير قد يكون تقديرًا فعليًا أو جزافيًا، بينما ربط الضريبة يعتمد على تطبيق المعدلات والنسب الضريبية المحددة قانونيًا بعد انتهاء التقدير

وبالتالي فإن جودة تقدير الدخل الضريبي تعني الالتزام بالقواعد الأساسية والمعايير الحاكمة لتحديد المبلغ الخاضع للضريبة في ضوء القوانين الحاكمة وتعديلات التشريعات، مع التركيز على التخلص من الأخطاء، وتقليل التكاليف، والتحكم في الوقت، وإن الالتزام بالمواصفات القياسية والإرشادات الخاصة بتحديد قيمة الوعاء الضريبي يمثل العامل الأساسي لتحقيق الجودة وضمان دقة وكفاءة العملية".

٢/١ طرق تقدير الدخل الضريبي.

تتعدد طرق تقدير الدخل الضريبي التي تعتمد عليها الإدارة الضريبية لتحقيق العدالة والشفافية في النظام الضريبي، حيث تعتبر عملية تقدير الدخل الضريبي أحد العمليات الأساسية في تحديد الالتزامات المالية للممولين. من أبرز هذه الطرق التقدير الإداري غير المباشر، الذي يعتمد على مؤشرات أو قرائن قد تشمل المظاهر الخارجية للأنشطة الاقتصادية للممول، مثل حجم النشاط التجاري أو نمط الاستهلاك. كما تشمل هذه الطريقة التقدير الجزافي، الذي يستند إلى مؤشرات ثابتة تحددها الإدارة الضريبية وفقاً لعدد من العوامل، مثل نوع النشاط وحجمه. في المقابل، يتم الاعتماد في التقدير الإداري المباشر على الإقرار الضريبي المقدم من الممول، حيث يقوم بالإفصاح عن تفاصيل دخله

ونفقاته، ما يتيح للإدارة إمكانية التحقق من صحة هذه البيانات من خلال عمليات فحص دقيقة ومتخصصة.

إضافة إلى ذلك، شهد النظام الضريبي المصري العديد من التحسينات من خلال تطبيق قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، والذي عمل على تحسين وتحديث طرق التقدير والتحصيل. من أبرز هذه التحسينات إدخال أساليب الفحص بالعينة وتسهيل الإجراءات عبر الإقرارات الضريبية الإلكترونية. هذه التطورات ساعدت بشكل كبير على تسريع الإجراءات وتقليل الأخطاء البشرية، مما يعزز كفاءة الفحص الضريبي ويزيد من دقة تحديد الوعاء الضريبي. ورغم هذه التحسينات، تظل هناك تحديات متعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية والضريبية المتوافقة، وهو ما يستدعي تحسين آليات التطبيق بشكل مستمر لضمان دقة النتائج.

وفي ضوء هذه التحسينات، يتم التركيز على تقليص الفجوات بين الدخل المحاسبي والضريبي، من خلال تحديث معايير المحاسبة والمراقبة داخل النظام الضريبي. هذا التوجه يساعد على زيادة العدالة الضريبية من خلال ضبط العلاقة بين الدخل الذي يتم الإعلان عنه ودخل الممول الفعلي، الأمر الذي يسهم بشكل كبير في تحقيق دقة تقدير الدخل الضريبي. هذه الإجراءات تساهم في تحسين كفاءة النظام الضريبي بشكل عام، مما ينعكس بشكل إيجابي على زيادة الإيرادات الضريبية وتحقيق استدامة مالية للدولة.

من جهة أخرى، تسهم آليات التحول الرقمي الحديثة، مثل الفاتورة الإلكترونية، في تعزيز دقة تقدير الدخل الضريبي، حيث تتيح هذه التكنولوجيا تتبع المعاملات التجارية بشكل أكثر شفافية وموثوقية. الفاتورة الإلكترونية تساهم في تقليل التلاعب أو التحايل على النظام الضريبي، ما يسهم في تحسين عملية التحصيل وتقليل الفجوات بين الإيرادات الفعلية والمقدرة. كما أن دمج هذه الأنظمة الرقمية في العمليات الضريبية يعد خطوة هامة نحو تحسين جودة التحصيل الضريبي وتسهيل عملية الفحص الدقيق للمعلومات، مما ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني.

الجزء الثاني: الإطار النظري لتطبيق الخدمات الإلكترونية في النظام الضريبي

١/١ مفهوم الخدمات الإلكترونية.

اختلف الباحثين في وضع تعريف موحد للخدمة الإلكترونية، فمنهم من يري انها خدمة تقليدية يتم تقديمها عبر شبكة الإنترنت، ومنهم من يرى انها استخدام شبكة الإنترنت في اختراع خدمات جديدة وتحسين خدمات قائمة. فقد عرفها (Praeg&spath,2010) بانها نوع من تقييم الخدمات المقدمة على شبكة الإنترنت وفيها يقوم العميل بمساعدة نفسه في الحصول على الخدمة الإلكترونية، بحيث تكون الخدمة مباشره دون تواجد أي شخص يشارك في تقديم الخدمة للعميل حيث هو الوحيد القادر على تقييمها، وعرف (Hu,Brown,2009) على انها أي مدي يمكن للموقع الإلكتروني للخدمات الضريبية الإلكترونية ان يسهل للممولين أداء انشطتهم الضريبية بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية (الطويل،٢٠٢٣، ص٤١٢).

- **أهمية الخدمات الضريبية الإلكترونية:**

تعد الخدمات الضريبية الإلكترونية من أهم تطبيقات التحول الرقمي في المجال المالي والإداري، حيث تساهم في تحسين كفاءة النظام الضريبي وتعزيز الامتثال الضريبي من خلال أتمتة العمليات وتوفير بيئة رقمية متكاملة. وتكمن أهمية هذه الخدمات فيما يلي:

تقديم الخدمات وفقا لاحتياجات الممولين:

- تمكن الخدمات الضريبية الإلكترونية من توفير حلول مرنة ومخصصة تلبي احتياجات الممولين، من خلال تسهيل عمليات التسجيل، الإقرار، والسداد الإلكتروني، مما يعزز تجربة المستخدم.

تقليل التكلفة والوقت للممولين والإدارة الضريبية:

- تقلل الحاجة إلى التفاعل الورقي والزيارات الشخصية إلى مكاتب الضرائب.
- تخفض التكاليف التشغيلية للإدارة الضريبية من خلال الأتمتة وتقليل الحاجة إلى التدخل البشري المصلحة.

دعم وتفعيل إدارة العلاقات مع الممولين:

- من خلال توفير قنوات اتصال رقمية فعالة، تتيح الاستفسارات الفورية، والمتابعة المستمرة، وتقديم الدعم الفني، مما يساهم في بناء ثقة الممولين وتحسين التفاعل مع الإدارة الضريبية.

جودة وسرعة خدمة الممولين

-تعمل الخدمات الضريبية الإلكترونية على تحسين جودة الخدمة وسرعة الاستجابة للممولين وتقليل الإجراءات الورقية، مما يتيح معالجة الطلبات والإقرارات الضريبية بشكل أكثر كفاءة ودقة.

إمكانية الوصول الى قاعدة أوسع من الممولين:

تتميز الخدمات الضريبية الإلكترونية بأنها تصل إلي قاعدة عريضة من الممولين دون القيد بالمكان او الزمان وتتيح للممولين إمكانية طلب الخدمة في أي وقت فهناك فوائد تعود على الممول منها (انخفاض تكاليف أداء الضريبة، زيادة الدقة والكفاءة، سرعة الحصول على المبالغ الضريبية المستردة من المصلحة)، وبالنسبة المصلحة منها (تخفيض التكاليف المرتبطة بإدخال وتجهيز البيانات يدويا وتقيل عامل الخطأ، وتقليل الفترة الزمنية اللازمة للتحصيل). (الطويل،٢٠٢٣، ص٤١٣).

وبناء على ما سبق نجد ان الخدمات الضريبية الإلكترونية عنصرًا أساسيًا في تطوير النظام الضريبي وتحسين كفاءته. إذ لم تعد هذه الخدمات تقتصر على تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيًا، بل امتدت لتشمل مجموعة واسعة من الأدوات والآليات التي تسهل عمليات التحصيل والمراقبة وتعزز الامتثال الضريبي. ومن أهم هذه الخدمات :**الفاتورة الإلكترونية** التي تسهم في تعزيز الشفافية والحد من التهرب الضريبي، و**أنظمة التحصيل الإلكتروني** التي تسرّع عمليات الدفع وتقلل من المخاطر المرتبطة بالتحصيل اليدوي. ويساهم هذا التحول الرقمي في بناء نظام ضريبي أكثر كفاءة ودقة، يخدم كلًّا من الممولين والإدارة الضريبية على حد سواء.

٢/١ مفهوم الفاتورة الإلكترونية.

بدأت الحكومة المصرية رحلة التحول الرقمي الهائل الذي تمر به العالم، ومع تطوير النظم الضريبية وإحكام الرقابة على المعاملات التجارية للممولين، وإيجاد وسيلة للربط بين هذه المعاملات وما يتم المحاسبة عنه ضريبيًا كان لابد من أن تتم هذه المعاملات من خلال منظومة إلكترونية يتم من

خلالها حصر لجميع المعاملات التي تتم بين الممولين وغيرهم وتتبعها ومقارنة هذا التتبع بما ما تم إدراجه بالإقرارات الضريبية وذلك حتى تتم عملية حصر المجتمع الضريبي.

وقد ظهرت الفواتير الإلكترونية كأحد أهم الحلول الرئيسية التي تستخدم في تحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي في إطار الإستراتيجية الطموحة ورؤية مصر ٢٠٣٠ وذلك لتعظيم الحصيلة الضريبية، فهي من أحدث أساليب تبادل الفواتير بين المؤسسات، لذلك صدر القرار الوزاري رقم (١٨٨) لسنه٢٠٢٠ بإلزام المجتمع الضريبي بمنظومة الفاتورة الضريبية الإلكترونية.

وتعد الفاتورة الإلكترونية النواه الأساسية في تنفيذ أسلوب الفحص الضريبي الإلكتروني الموحد للضريبة على الدخل وعلى القيمة المضافة، وذلك بهدف إحكام الرقابة على مجتمع الممولين والمسجلين فقد يتم الاعتماد على أسلوب التنقيح والتبادل الذاتي للمعلومات وتفعيل نظام الاستيفاءات الإلكترونية التي تكشف عن حقيقة تعاملات الممولين (نصير ،٢٠٢١، ص.٧٢).

فالفاتورة الإلكترونية Electronic Invoice هي مستند رقمي يتم إصداره بدلًا من الفواتير الورقية، ويحتفظ بنفس هدف الفواتير الورقية العادية من إثبات.

وقد عرفتها دراسة (Gamaralalage Hiruni,2020,pp.1:89) بأنها "تعتبر شكل من أشكال المستندات الرقمية فتحتوي على بيانات إلكترونية، ويتم تداولها بين البائع والمشترى، ويمكن إرسالها من خلال مقدمي خدمات الفاتورة الإلكترونية، ويجب عليهم تنسيق بيانات الفاتورة الإلكترونية بما يتلاءم مع تنسيق منظومة الفاتورة الإلكترونية لمعاملات البيع والشراء".

وقد عرفتها دراسة (محمد عيد ،٢٠٢١، ص.٨٦) بأنها "مستند رقمي يتم إصداره وحفظة بصيغة إلكترونية من خلال نظام إلكتروني ويتضمن متطلبات الفاتورة الضريبية، ولا تعتبر الفاتورة المكتوبة بخط اليد أو المصورة بماسح ضوئي فاتورة الكترونية، ويتم اعدادها والتوقيع عليها إلكترونياً وإرسالها واستلامها من خلال منظومة الفواتير الإلكترونية بمعرفة الممول، كما يتم مراجعتها والتحقق منها لحظيا من خلال مصلحة الضرائب".

وفى دراسة (نصير،٢٠٢٢، ص. ١٩٧٩) عرف الفاتورة الإلكترونية بأنها "مستند رقمي (إلكترونى) يثبت معاملات بيع وشراء السلع والخدمات باللغة العربية والانجليزية، وغير قابل للتلاعب بينما يمكن تعديل الفواتير بإشعارات الإضافة والخصم التي تتم للشركات والافراد". فيتم الاستفادة من رقمنة الفواتير في إطلاع مصلحة الضرائب المصرية على الفواتير لحظة صدورها، حيث تقوم مصلحة الضرائب بتلقي ومراجعة واعتماد هذه الفواتير في نفس الوقت. ويعد غرض الفاتورة الإلكترونية تنظيم عملية انتقال الفواتير والمستندات من الشركة التي أصدرتها إلى مصلحة الضرائب المصرية (وزارة المالية، ٢٠٢١).

لذلك تتكون المنظومة من طرفين أساسيين وهما:

١-منظومة الفاتورة الضريبية الإلكترونية: فتعتبر الحل الفني للمنظومة حتى يتم استلام الفواتير لحظيا والتحقق من بياناتها والتحقق من التوقيع الإلكتروني تمهيدا لتخزينها والمشاركة في ملفات العملاء.

٢-أنظمة حسابات الممولين الإلكترونية (ERP Systems): والتي سيتم الربط معها عن طريق أدوات للتكامل والربط بين الأنظمة (API) والتي قامت الشركة المنفذة بإعداد خطوات تنفيذه وأتاحتها للمصلحة والتي بدورها اتاحتها للممولين لتنفيذ عملية التكامل.

٣/١ **خصائص منظومة الفاتورة الإلكترونية** (وزارة المالية، مصلحة الضرائب المصرية ،٢٠٢٠).

تتسم الفاتورة الإلكترونية بعدد من الخصائص حيث يتم إعدادها والتوقيع عليها إلكترونيا، وإرسالها واستلامها لحظيا من خلال منظومة الفواتير الإلكترونية بمعرفة الممول ومن أهم خصائصها ما يلي:

١-تصميم شكل ومحتوى موحد للفاتورة: فالفاتورة الإلكترونية تعتبر مستند له مكونات وشكل موحد ومحتوى تم تحديده وتنظيمه طبقا للقوانين واللوائح الخاصة به وفقا للمتطلبات الخاصة بالمصلحة.

٢-التوقيع الإلكتروني: تتطلب الفاتورة الإلكترونية ضرورة وجود توقيع إلكتروني ساري وفعال لمصدر الفاتورة، حيث تتيح المنظومة تأمين كامل لبيانات الفواتير المتبادلة بين الشركات، كما تضمن إثبات الحجية القانونية على مستخدمي المنظومة وفقا لقانون رقم (١٥) لسنه ٢٠٠٤بتنظيم التوقيع الإلكتروني.

٣-تكويد السلع: فيتم الاعتماد على نظام أكواد موحدة للسلع او الخدمات تعتمدها المصلحة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري.

٤-الإخطارات الإلكترونية اللحظية: السماح للمنظومة بإرسال إخطارات لحظية لكل من البائع او المشترى المسجلين بالمنظومة ومشاركتهم بيانات الفواتير وتتم المشاركة من خلال (خدمات الويب، رسائل بريد إلكتروني، رسائل قصيرةSMS، تطبيقات المحمول).

٥-وتتضمن خصائص منظومة الفاتورة الإلكترونية المرونة، الموثوقية، سهولة الاتصال، وسهولة الاستخدام والتعلم وتحدد مقاييس جودة منظومة الفاتورة الإلكترونية من خلال مستوى رضا الممولين عنها (Maulinarhadi, M., et al.,2021,pp.192).

٤/١ المراحل التي مرت الفاتورة الإلكترونية.

مر تطبيق الفاتورة الإلكترونية بعده مراحل: حيث بدأت مصلحة الضرائب المصرية تنفيذ مشروع منظومة الفواتير الإلكترونية في يناير ٢٠٢٠، واعتبارا من ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ انطلق التشغيل التجريبي للمنظومة بمشاركة مجموعة من الشركات المصرية (عبد الباقي،٢٠٢٢، ص٢٤٦-٢٤٨) ويمكن بيانها تفصيلياً كما يلي:

•صدر قرار رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم ٣٨٦ لسنة ٢٠٢٠ بإلزام ١٣٤ شركة بالمرحلة الأولى، فبدأت في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠ وشملت المجموعة الأولى من شركات مركز كبار الممولين، ويضم المركز الشركات التي يتجاوز حجم أعمالها الـ ١٠٠ مليون جنيه، وينتج عنهم ما يقارب الـ ٨٠٪ من التعاملات الضريبية.

•صدر قرار رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم ٥١٨ لسنة ٢٠٢٠، بإلزام ٣٥٠ شركة من الشركات المسجلة بالمركز الضريبي لكبار الممولين بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية اعتبارا من ٢٠٢١/٢/١٥ -كمرحلة ثانية.

•صدر قرار رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم ٨٥ لسنة ٢٠٢١، بإلزام باقي الشركات المسجلة بالمركز الضريبي لكبار الممولين بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية اعتبارا من ٢٠٢١/٥/١٥، كمرحلة ثالثة.

•صدر قرار رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم ١٩٥ لسنة ٢٠٢١ بإلزام الشركات المسجلة بمركز متوسطي الممولين (القاهرة) ومركز كبار ممولي المهن الحرة (مدينة نصر) بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية اعتبارا من ٢٠٢١/٩/١٥، كمرحلة رابعة.

• بدأت المرحلة الخامسة في ١٥ ديسمبر ٢٠٢١ وتطبق على مجموعة من الشركات المسجلة بمأمورتي الاستثمار والمساهمة بالقاهرة.

•وقد بدأت المرحلة السادسة في ١٥ فبراير ٢٠٢٢ وتطبق على المجموعة الثانية من الشركات المسجلة بمأمورتي الاستثمار والمساهمة بالقاهرة.

•وبدأت المرحلة السابعة في ١٥ يونيو ٢٠٢٢ وتطبق على كل الشركات المسجلة بمناطق القاهرة والجيزة والقليوبية.

•تم تقسيم المرحلة الثامنة والأخيرة للفاتورة الإلكترونية إلى ٤ مراحل ترتيبهم كالتالي:

-المرحلة الفرعية الأولى: بدأت في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٢ وتطبق على الشركات في محافظات الإسكندرية – البحيرة – مرسى مطروح.

-المرحلة الفرعية الثانية: بدأت في ١٥ أكتوبر ٢٠٢٢ وتطبق على الشركات في محافظات الشرقية – الغربية – كفر الشيخ – المنوفية – دمياط.

-المرحلة الفرعية الثالثة: بدأت في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٢ وتطبق على الشركات في محافظات الدقهلية – بورسعيد – الإسماعيلية – السويس – شمال سيناء – جنوب سينا.

-المرحلة الفرعية الرابعة: بدأت في ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢ وتطبق على الشركات الموجودة في جميع محافظات مصر.

وقد تم إلزام أصحاب الشركات بالفاتورة الإلكترونية على ٨ مراحل متدرجة ، كانت المرحلة الثامنة والأخيرة تركز على إلزام جميع الممولين وأصحاب المهن الحرة من أطباء ومهندسين وغيرهم، أن يسجلوا بمنظومة الفاتورة الإلكترونية، في موعد أقصاه النصف الثاني من ديسمبر ٢٠٢٢ للالتحاق بالمنظومة، فقد أكد وزير المالية، وأنه اعتبارًا من الأول من أبريل ٢٠٢٣، لن يتم الاعتداد في إثبات التكاليف أو المصروفات عند تقديم الإقرارات الضريبية، أو خصم أو رد ضريبة القيمة المضافة إلا بالفواتير الإلكترونية فقط وسيتم إهدار ما دون ذلك. وقد تم رفع أكثر من ٣١٣ مليون وثيقة إلكترونية حتى الآن«https://www.eta.gov.eg»،

وتتيح منظومة الفاتورة الإلكترونية إصدار الفواتير باللغتين العربية والإنجليزية، وتسمح بتبادل الفواتير وإشعارات الخصم، وإشعارات الإضافة مع الأطراف والشركات الأخرى. وتحفظ المنظومة لمستخدميها حق تعديل الفواتير بإصدار إشعارات خصم أو إضافة على الفاتورة أو إلغاء الفاتورة كليا وإصدار فاتورة أخرى على أن يحدث هذا خلال الوقت المحدد قانونا للإلغاء. أما في حال وجود خطأ في فاتورة تم إصدارها سابقا فيتم التعديل عليها بإصدار إشعارات الخصم أو إشعارات الإضافة المرتبطة بالفواتير السابقة. كما يمكن إصدار إشعارات مرتبطة بمجموعة من الفواتير بدلا

من فاتورة واحدة مع مراعاة ألا يتخطى مجموع مبالغ تلك الإشعارات مبلغ الفاتورة السابق إصدارها. وتمكّن المنظومة مستخدميها من إصدار إشعار بمبلغ دائن بشرط ألا يتخطى مبلغ الإشعار الدائن مبلغ الفاتورة المرتبط به (نصير،٢٠٢٢، ص. ٢٢١-٢٢٥) .

أما في حالة الرغبة في إلغاء فاتورة بعد إصدارها فإن المنظومة تسمح للبائع بإلغاء الفاتورة الإلكترونية خلال مدة يحددها القانون. وفي هذه الحالة يجب على البائع طلب إلغاء الفاتورة على المنظومة التي ترسل للمشتري إخطارًا بالإلغاء. فبعد وصول إخطار للمشتري بالإلغاء يمكنه الموافقة أو الرفض على إلغاء المستند، فإذا وافق على الالغاء يلغى المستند وتصبح حالة الفاتورة على المنظومة(ملغاة) وفي حالة رفض المشتري إلغاء المستند لا يلغى المستند ويعتبر في هذه الحالة مستندا صحيح على المنظومة (نصير،٢٠٢٢، ص.٢٢٦).

٥/١ ضوابط ومحاور إصدار الفاتورة الإلكترونية:

يتم الإلتزام بمجموعة من الضوابط لإصدار الفاتورة الإلكترونية وتتمثل في:

١-كتابة كافة بيانات مصدر الفاتورة البائع وكذلك المشتري مستلمها من حيث (الاسم، رقم التسجيل، العنوان، رقم الهاتف، الايميل).

٢-تكويد الأصناف من السلع والخدمات المدونة.

٣-إصدار شهادة بالتوقيع الإلكتروني يتم اعتمادها من شركة مصر المقاصة أو شركة ايجيبت تراست.

٤-تكامل نظام ERP SYSTEM مع نظام الفاتورة الإلكترونية حتى تسمح المنظومة بنقل الفاتورة من نظام حسابات الشركة إلى المنصة. ويظهر شكل الفواتير الالكترونية كنسخة رقمية من الفواتير الكلاسيكية، مدون بها كافة البيانات المرتبطة بالتعامل كالأصناف والكميات والقيمة والضريبة ومبلغ الدفع وتاريخ استحقاق الدفع وشروط الدفع والتاريخ. ويكون هناك شكل موحد لكل فاتورة داخل المنظومة مع التأكيد على أن شكل الفاتورة لن يتغير داخل الشركة. ويتضمن النظام في إعداد الفاتورة الإلكترونية أربعة محاور وأركان لإصدار الفاتورة الإلكترونية هي: (محمد عيد،٢٠٢١، ص.٨٧).

-التسجيل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية على موقع مصلحة الضرائب المصرية.

-الحصول على التوقيع الإلكتروني/الختم الالكتروني وتفعيله.

-تكويد السلع والخدمات الإلكترونية (توحيد أكواد المنتجات).

-التكامل مع منظومة الفاتورة الإلكترونية. ويتم توضيح تلك المحاور بشيء من التفصيل:

أولاً: التسجيل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية على موقع مصلحة الضرائب المصرية: فالتسجيل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية هو عبارة عن تعريف منظومة الفاتورة الإلكترونية على المسجل الذي يقوم بإصدار الفواتير فهناك شروط للتسجيل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية:

-وجود جهاز مهيأ يتوافق مع متطلبات المنظومة.

-تسطيب برنامج التشغيل للمنظومة قبل فتح الدعوة.

-اكتمال بيانات التسجيل وتوفير المستندات المؤيدة لها.

ثانياً: الحصول على التوقيع الإلكتروني/الختم الإلكتروني وتفعيله.

يعتبر التوقيع الخطي الشخصي هو إثبات مصداقية الأوراق الرسمية، ومع تحول شكل العالم من التعاملات الورقية إلى التعاملات الإلكترونية، أصبح التوقيع الإلكتروني هو البديل الأقوى للتوقيع الخطي الورقي، لما له من فوائد كثيرة لتجنب الاحتيال والتزوير، فالتوقيع الإلكتروني توقيع رسمي

للممول له أهمية بالغة في إثبات هوية المستخدم داخل المنظومة الإلكترونية، ويتم الاعتماد عليه بشكل كامل، فلا يمكن منح المصلحة الصلاحية لأي مستند أو فاتورة إلا بعد توقيعه إلكترونيًا، وذلك لضمان الأمان والخصوصية.

وقد تأسست هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات Information Technology Industry Development Authority بموجب القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٠٤ ومن شأنه تنظيم "التوقيع الإلكتروني" لدعم التجارة الالكترونية المصرية وذلك من خلال تأمين المُعاملات الالكترونية كوسيلة قانونية لممارسة الأنشطة المالية على الانترنت. وهذا يعنى إتاحة أدوات تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في استخدام "التوقيع الإلكتروني" ودعم التحول الرقمي إلى عالم لا ورقي. حيث يرفع التوسع في استخدام "التوقيع الإلكتروني" من كفاءة العمل الإداري ويرتقي بمستوى أداء الخدمات الحكومية (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ،٢٠٢٢) .

ففي ١١يوليو ٢٠٠٦ أصدرت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات رخص مُمارسة أنشطة وخدمات التوقيع الالكتروني لاربع شركات وهي الشركة المصرية لخدمات الشبكات وتأمين المعلومات (SNS) ،و شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي (M.C.D.R.)، و الشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكتروني وتأمين المعلومات (Egypt Trust)، وشركة ACT، ولكن هذه الشركة لم تكمل إجراءات الحصول على الترخيص ، وفى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٩ تم منح ترخيص لوزارة المالية (MOF) لتقديم هذه الخدمات لموظفي الحكومة.

وفي١٧ يونيو ٢٠١٩ صدر قرار مجلس الإدارة بإلغاء الترخيص الصادر للشركة المصرية لخدمات الشبكات وتأمين المعلومات (SNS).

وفي ٢٢يونيو٢٠٢١ أصدرت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات رخصتان مُمارسة أنشطة وخدمات التوقيع الإلكتروني لشركة فيكسد مصر للحلول الرقمية وأمن المعلومات (Fixed Misr) وشركة الدلتا للأنظمة الإلكترونية (El-Delta)، ليصبح عدد الشركات التي تقدم الخدمة في مصر أربع شركات بالإضافة إلي سلطة التصديق الإلكتروني الحكومية بوزارة المالية والتي تقدم خدمات التوقيع الالكتروني داخل الجهات الحكومية وبعضها البعض (itida.gov.eg,2022).

وقد ظهرت أهمية التوقيع الإلكتروني بشدة مع ظهور الفاتورة الإلكترونية وحركة الرقمنة التي تحدث حاليًا في جمهورية مصر العربية باهتمام كل من مصلحة الضرائب وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "ITIDA"، بما يضمن للممول مصداقية تعاملاته مع المنظومة الضريبية الالكترونية. لذلك فإن خطوة التوقيع الإلكتروني من الخطوات الرئيسية اللازمة لإتمام إجراءات الممول، فيتميز التوقيع الالكتروني بدرجة عالية من الأمان تضمن حق الممول وتمنع التزوير ويكون حجة قائمة في التعاملات القانونية. فلا يتم اعتماد الفواتير الإلكترونية إلا بعد وجود التوقيع الإلكتروني عليها.

فالتوقيع الإلكتروني: هو التوقيع الرسمي للممول ويأخذ شكل رسالة مشفرة تتوافق مع اللوائح القانونية، كما توفر أعلى مستوى من التأكيد لهوية الموقع، فالتوقيع يكون باسم الشركة وليس أحد الشركاء او صاحبها حيث انه بمثابة توقيع رسمي للممول ويأخذ شكل رسالة مشفرة بباركود يمكن قراءتها إلكترونياً. وفى نفس الإطار يكون هناك الختم الالكتروني على الايصال الإلكتروني والذي يتشابه مع التوقيع الالكتروني على الفاتورة الالكترونية (نصير ،٢٠٢٢، ص .٢٠٩).

فالختم الإلكتروني هو توقيع مشفّر يحافظ على سرية وأمان البيانات الموجودة في الوثيقة أو المستند، ولا يمكن تغييره أو العبث به أو نسخه (https://gs1eg.org , Aug 2022/).

ويتم التوقيع الإلكتروني من خلال اداه التوقيع الالكتروني عبارة عن شريحة ذكية (Smart Token) مسجل عليها شهادة رقمية تحمل الهوية الرقمية لحاملها (الرقم القومي، الوظيفة، الصلاحيات، البريد الإلكتروني الرسمي) تكون الشريحة بداخل قارئ USB لتكون متصلة بجهاز الكومبيوتر الخاص بالممول حيث سيتم التوقيع إلكترونيًا بعد ادخال الرقم السري ، فيساعد التوقيع

الالكتروني على الحد من التلاعب بالمعلومات والحماية من التزوير وذلك لان اي تغيرات يتم إجراؤها على المستند بعد توقيعه تبطل التوقيع ، وتحافظ التوقيعات الإلكترونية على التأكد من شخصية الموقع والمساءلة وتكامل البيانات وعدم التنصل من المستندات والمعاملات. وفى نفس الإطار هناك شكل معبر عن التوقيع الالكتروني على النحو التالي:

شكل رقم (٣/١): شكل عن التوقيع الالكتروني

المصدر: دراسة نصير (٢٠٢٢، ص ٢١٠)

ثالثا: تكويد السلع والخدمات الإلكترونية.

وبعد اتمام خطوة التوقيع الإلكتروني بعد ذلك خطوة التكويد، فتتمثل تكويد السلع والخدمات في عملية إعطاء كود مستقل لكل صنف من الأصناف التي يتم تعامل فيها سواء من السلع او الخدمات ليتم من خلاله التعرف على هذا الصنف، فان شركة GS1 هي الشركة العالمية المعتمدة من مصلحة الضرائب بخصوص تكويد الفاتورة الإلكترونية، فيوجد نوعان من التكويد المعتمدين من مصلحة الضرائب المصرية وهما:(مصلحة الضرائب المصرية ،٢٠٢٢)

المعيار الأول: نظام التكويد العالمي بواسطة GS1 (Global standerds 1): هو كود عالمي يكون لكل سلعة شكل فريد وليس مكرر على مستوي العالم، فيضمن تابعيته للشركة المصنعة، وغالبا ما يكون في الأصناف المستوردة.

المعيار الثاني: نظام التكويد المحلي (الداخلي) بواسطة (Global product classification) GPC: عباره عن تصنيف السلع والخدمات تحت كود محلي يتم من خلاله وصف هذه الخدمات او السلع ويربط بين الكود الداخلي بالشركة والاكواد المتعامل فيها داخل المنظومة الفواتير الالكترونية في مصلحة الضرائب المصرية. فللممول مطلق الحرية في اختيار أي من أنظمة التكويد التي تناسبه، ولكن إذا اختار الممول التكويد العالمي GS1 يساعده في:

١.استخراج كود فريد من نوعه لا يتكرر أبدًا ولا يتضارب مع أي كود آخر.

٢.توفير وقت الممول في استخراج الكود أوتوماتيكيًا بدلًا من كتابة الكود يدويًا.

٣.توفير الوقت في انتظار قبول أو رفض الكود.

٤.سهولة الوصول للأكواد الخاصة بالممول في أي وقت ومن أي مكان.

٥.توفر كل معلومات منتجات وخدمات الممول أونلاين بتوفير اسم مستخدم وكلمة سر خاصة به.

٦.تفادي عدم وجود كود للخدمة أو المنتج الخاص بالممول خاصة المواد الخام والخدمات.

٧.إمكانية تكويد أكبر عدد من المنتجات والخدمات بداية من ١٠ – ١٠٠,٠٠٠ منتج/خدمة.

٨.لن يحتاج الممول إلى الانتظار أكثر من ٢٤ ساعة ليتم تفعيل الأكواد في منصة مصلحة الضرائب المصرية.

رابعا: التكامل مع منظومة الفاتورة الإلكترونية.

يتم التكامل مع منظومة الفاتورة الإلكترونية من قبل الممول من خلال التعامل بنظام ERP (نظام تخطيط موارد المشروع) وهو أحد الأنظمة المحاسبية المستخدمة في إعداد الحسابات الإلكترونية لدى الممول، فالمسؤول عن هذا التكامل الشركة المصنعة ERP SYSTEM الخاص بالشركة أو قسم ال IT في الشركات الكبيرة، فيتيح التكامل سهولة نقل وتصدير البيانات من الشركة الى مصلحة الضرائب بكل سهولة. وهناك ثلاث بدائل في حالة عدم وجود برنامج ERP وهم كالتالي:

١-في حالة عدم وجود برنامج ERP لدى الممول يمكنه اعداد الفاتورة الإلكترونية من على منصة المنظومة البور تال وذلك إذا كان حجم إصدارته من الفواتير لا يتعدى ٥٠٠ فاتورة في الشهر وذلك بالدخول على موقع المصلحة.

٢-في حالة عدم وجود نظام ERP لدى الممول وأيضا عدم وجود أجهزة حاسب الى يمكن من خلالها التواصل مع منظومة الفاتورة يمكن أيضا التواصل من خلال نظام موبايل ابلكيشن من التليفون الخاص بالمسجل للحصول على إمكانية اصدار فاتورة إلكترونية او استقبلها من على منظومة الفاتورة الإلكترونية. وذلك وفقا لقرار وزير المالية رقم (٢٣٣) لسنه ٢٠٢١ فانه يسمح باستخدام البوابة الإلكترونية (PORTAL) او تطبيق الهاتف المحمول في اصدار فواتير ضريبية إلكترونية بالنسبة للشركات او الجهات الملزمة بإصدار هذه الفواتير والتي تصدر عدد ٥٠٠ فاتورة فأكثر شهريا ولا يتوافر لديها نظام فواتير مميكن ولكن عليها الالتزام بتوفير هذا النظام والربط مع منظومة الفاتورة الإلكترونية خلال ٦ أشهر.

٣-في حالة عدم وجود النظام وعدم وجود أجهزة حاسب آلي وعدم قدرته أو معرفته بتقنيات الموبايل ابلكيشن يمكنه من التعامل والتعاقد مع الشركات المتخصصة في اصدار الفاتورة الإلكترونية والمرخص لها بذلك حتى تقوم بإصدار الفواتير الإلكترونية نيابة عنه وذلك في إطار قانون الإجراءات الضريبية الموحد.

وبعد النجاح في تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية يتم استكمال مسيرة التطور الإلكتروني بالمنظومة الضريبية في مصلحة الضرائب المصرية يتم تطبيق الايصال الالكتروني وذلك لتعزيز حوكمة المنظومة الضريبية ومن خلال متابعة التعاملات التجارية بين الممولين والمستهلكين لحظياً، فيلتزم كل ممول او مكلف ممن يفرض عليهم القانون إصدار فاتورة ضريبية أو إيصال مهني بالنسبة الى من يزاولون مهنه حره عند بيع السلعة او أداء الخدمة، ان يتم إعداد الايصال الالكتروني (نصير،٢٠٢٢، ص ٢١٩).

وبدأت مصلحة الضرائب المصرية في تطبيق التحول الرقمي عبر المنظومة الإلكترونية بدءًا من عام ٢٠٢٠، في إطار استراتيجية التحول الرقمي التي تبنتها الدولة. شملت هذه المنظومة عددًا من الإجراءات مثل التسجيل الإلكتروني، تقديم الإقرارات الضريبية، الفحص والتدقيق، الطعون، التحصيل الجبري، ورد الضريبة، بالإضافة إلى ربط الإقرارات المدفوعة. تم تطوير هذه العمليات تدريجيًا عبر ثلاث مراحل:

١. **المرحلة الأولى** (٢٠١٩-٢٠٢٠) بدأت بتطبيق الإقرارات الإلكترونية على الضريبة على القيمة المضافة، ثم للأشخاص الاعتبارية والطبيعية.

٢. **المرحلة الثانية (٢٠٢٠) :**تم تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية التي تشمل أنظمةB2B ، B2C، و .B2Gبدأ التطبيق بنظام B2B في نوفمبر ٢٠٢٠ على الشركات الكبرى.

٣. **المرحلة الثالثة (قيد التنفيذ) :**تطبيق الفحص الإلكتروني بعد دمج ضريبة الدخل مع ضريبة القيمة المضافة في إدارة واحدة عبر نظام موحد.

تتضمن الآليات التقنية مثل الفاتورة الإلكترونية، الإقرارات الإلكترونية، منصة الفحص الذكية، وميكنة التحصيل الإلكتروني، التي تسهم في رفع كفاءة النظام الضريبي، والحد من مشاكل الفحص الضريبي، وتحسين جودة تقدير الدخل الضريبي، كما تساهم في دعم الحصيلة الضريبية وتقليل التهرب الضريبي.

٦/١ منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني

منظومة متكاملة مؤمنه بالتعاون مع البنك المركزي المصري من خلال إنشاء وتشغيل وإدارة مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي ووفقاً للمعايير العالمية للربط مع البنوك بالقطاع المصرفي المصري وكافة الهيئات والمؤسسات الحكومية، وبناء البنية التحتية والشبكة المشفرة والمؤمنة تقنياً طبقاً لمعايير الأمن القومي اللازمة لإتاحة التحصيل والدفع الإلكتروني للخدمات الحكومية عن طريق القنوات الإلكترونية المختلف (مصلحة الضرائب المصرية،٢٠٢٢).

- **الأهداف الاستراتيجية**

١. تقليل وتنميط الإجراءات في الوحدات الحسابية.

٢. توفير آليات تعمل على وصول الدعم لمستحقيه.

٣. تحقيق التكامل بين أنشطة ومشروعات تكنولوجيا المعلومات.

٤. تقليل الفترة الزمنية التي تكون فيها النقود خارج معاملات السوق.

٥. تحقيق نظام الرصيد الصفري لحسابات الحكومة.

٦. تحقيق نظام حساب الخزانة الموحد للحكومة وإلغاء كافة الحسابات للوحدات الحسابية الفرعية بالبنك المركزي.

٧. المساهمة في رسم السياسات الخاصة بالأجور ومراقبة الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور.

٨. تفعيل أدوات الحكومة الإلكترونية.

٩. توافر قاعدة بيانات وظيفية ومالية للعاملين بالدولة.

١٠. تقليل استخدام العملات الورقية والتحول إلى مجتمع لا نقدي.

١١. تفعيل أدوات التحليل والتخطيط الاستراتيجي كدعامة لدعم واتخاذ القرارات.

٧/١ منظومة السداد الإلكتروني.

فتساعد منظومة السداد الإلكتروني E-payment system على سرعة تحصيل المستحقات الضريبية ، وسداد ضريبة الإقرار الضريبي الإلكتروني، فتساهم في تجنب غرامات التأخير في سداد الضرائب المستحقة ، فقد تتضمن منظومة السداد الإلكتروني إنشاء إخطار السداد الإلكتروني والسداد إلكترونيا من خلال المنظومة وذلك وفقا للتشريع الضريبي ، فيمكن للممول سداد كافة الضرائب بكل سهولة وبالسرعة المطلوبة وذلك دون التنقل بين المأموريات الضريبية ، فتتم عملية تحصيل الضريبة

في اي وقت وعلى مدار ٢٤ ساعه من خلال شبكة الانترنت ، فيتم تنفيذ عملية السداد الإلكتروني عن طريق العديد من وسائل الدفع الإلكتروني مثل بطاقة الخصم Debit Card ، الخدمات المصرفية عن طريق التليفون المحمول Mobil banking ، عن طريق الانترنت Net banking،المحافظ الرقمية Digital wallets ، وواجهه المدفوعات الموحدة Unified payments Interface(UPI) ، بطاقة الائتمان Credit card (عبد الباقى ،٢٠٢٢ ،ص. ١٤٣).

فتعد منظومة السداد الإلكتروني في مصر منظومة متكاملة مؤمنة وذلك بالتعاون مع البنك المركزي المصري من خلال إنشاء وتشغيل وإدارة مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي وذلك وفقا للمعايير العالمية حتى يتم الربط مع البنوك بالقطاع المصرفي المصري وكافة الهيئات الحكومية، وقد تم الانتهاء من تفعيل خدمات التحصيل بجميع مأموريات مصلحة الضرائب المصرية وتفعيل الخدمة من خلال ٣٥ بنك بعدد ٣٨٠٠ فرع في أنحاء الجمهورية (gfimis.mof.gov.eg-epayment,2022).

خطوات السداد الإلكتروني على البوابة الإلكترونية الجديدة تكون كالتالي بعد قيام الممول بتقديم إقراره الإلكتروني والنماذج على البوابة الإلكترونية الجديدة، يقوم باختيار السداد الإلكتروني(مطالبة المدفوعات المرتبطة بالمنظومة)، ويختار نوع الضريبة التي يريد دفعها وفقًا لأى نوع من الضرائب، وتظهر بعد ذلك الشاشة بها رقم المطالبة، فيقوم الممول بالتأكيد عليها ، حيث يحتفظ الممول برقم المطالبة التي ظهرت من خلال البوابة الإلكترونية الجديدة للمصلحة، وقد تم اتاحة السداد الالكتروني لضريبة الإقرار الضريبي على الدخل عن طريق بوابة السداد الالكتروني الخاصة بمركز الدفع والتحصيل الالكتروني من خلال الموقع الالكتروني للإقرارات الضريبية بداية من ٦ مارس ٢٠٢٠(عبد الباقي ،٢٠٢٢،ص. ١٤٥).

فتساعد منظومة السداد الإلكتروني توفير وقت وجهد الممولين ومنع التزاحم في المأموريات الضريبية وتعمل على توفير المرونة للممول عند سداد الضريبة وذلك لأنها متاحه على مدار الساعة في أي مكان وبالتالي يحقق سرعة الحصيلة الضريبية وزيادة الإيرادات الضريبية، وأنها تعمل على تخفيض الأخطاء التي كانت تحدث اثناء طرق السداد التقليدية القديمة.

تستخلص الباحثة بأن منظومتا الدفع والتحصيل الإلكتروني والسداد الإلكتروني تعد من الركائز الأساسية للتحول الرقمي في النظام الضريبي، حيث تسهمان في تسريع عمليات تحصيل الضرائب، وتقليل التكلفة والجهد لكل من الممولين والإدارة الضريبية. كما تتيحان للممولين سداد التزاماتهم الضريبية بسهولة وأمان من خلال وسائل إلكترونية متعددة، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويحد من التزاحم في المأموريات. وبذلك، فإن هذه الأنظمة لا تعزز كفاءة التحصيل الضريبي فحسب، بل تساهم أيضًا في تحقيق شفافية أكبر، وزيادة الامتثال الضريبي، ورفع كفاءة إدارة الموارد المالية للدولة

الجزء الثالث: آثر الخدمات الإلكترونية علي تحسين جودة تقدير الدخل الضريبي.

١/١ خصائص الخدمات الضريبية الإلكترونية وأثرها على المنظومة الضريبية.

الفاتورة الإلكترونية ودورها في تعزيز الشفافية الضريبية

تعد الفاتورة الإلكترونية من أهم الأدوات التي تعزز كفاءة النظام الضريبي من خلال تسجيل المعاملات بطريقة دقيقة وآمنة. تتميز هذه الفاتورة بتوقيع إلكتروني يضمن مصداقية البيانات وعدم إمكانية التلاعب بها، مما يقلل من حالات التزوير والتهرب الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد

الفاتورة الإلكترونية على نظام تكويد موحد للسلع والخدمات، مما يساعد على توحيد البيانات المحاسبية بين الشركات المختلفة، ويخلق لغة مشتركة بين الممولين والإدارة الضريبية. هذا التوحيد يسهل عمليات المراجعة ويحد من الأخطاء المحاسبية، مما يؤدي إلى تحسين جودة الإقرارات الضريبية، توفر المنظومة إخطارات إلكترونية لحظية تمكن الممولين من تتبع وإدارة فواتيرهم بشكل فوري. هذه الميزة تسمح بتعديل أو إلغاء الفواتير بسهولة ضمن الإطار الزمني الذي يحدده القانون، مما يقلل من الأعباء الإدارية على الممولين ويزيد من مرونة التعامل مع النظام الضريبي. كما أن التحديثات الفورية تسهل على الإدارة الضريبية مراقبة الأنشطة الاقتصادية بشكل مستمر، مما يدعم عملية التحصيل الضريبي ويحد من التهرب(Alm, J. (2019) .

منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني وأثرها على كفاءة التحصيل الضريبي

تسهم منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني في تحسين كفاءة النظام الضريبي من خلال تسريع عمليات السداد وتسهيل تحصيل الضرائب عبر قنوات إلكترونية متعددة. تتيح هذه المنظومة للممولين دفع مستحقاتهم بسهولة في أي وقت ومن أي مكان، مما يقلل من الحاجة إلى التوجه إلى المأموريات الضريبية ويحد من التكدس والازدحام. كما تساهم في تقليل التكلفة التشغيلية المرتبطة بإدارة التحصيل الضريبي، من خلال تقليل الاعتماد على المعاملات الورقية والحد من الأخطاء الناتجة عن الإدخال اليدوي للبيانات. إضافةً إلى ذلك، تعمل المنظومة على تحسين التدفقات النقدية للدولة، حيث تقلل من الفترات الزمنية التي تكون فيها الأموال خارج النظام المصرفي، مما يسهم في رفع كفاءة إدارة الموارد المالية للحكومة.

أهمية تكامل الخدمات الضريبية الإلكترونية في تطوير النظام الضريبي

يعد التكامل بين الفاتورة الإلكترونية ومنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني عاملاً رئيسيًا في تحقيق تحول رقمي شامل للنظام الضريبي. فمن خلال الفاتورة الإلكترونية، يتم تسجيل المعاملات الضريبية بدقة، مما يسهل على الإدارة الضريبية مراقبة النشاط الاقتصادي بشكل مستمر، بينما توفر منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني آلية فعالة لتحصيل الضرائب بسرعة ودقة. هذا التكامل يسهم في بناء قاعدة بيانات مركزية تضم معلومات دقيقة عن الممولين والمعاملات التجارية، مما يتيح للإدارة الضريبية تحليل البيانات واتخاذ قرارات مبنية على معلومات موثوقة. كما يؤدي هذا التحول الرقمي إلى تقليل النزاعات الضريبية بين الممولين والمصلحة، حيث تصبح جميع المعاملات موثقة إلكترونيًا، مما يعزز الثقة في النظام الضريبي ورفع كفاءة التحصيل (الدلجاوى،٢٠٢٣، ص٦٦).

٢/١ دور الخدمات الضريبية الإلكترونية في رفع كفاءة تقدير الدخل الضريبي

تُعد الخدمات الضريبية الإلكترونية من الركائز الأساسية للتحول الرقمي في الأنظمة الضريبية، حيث تساهم بشكل مباشر في تحسين جودة تقدير الدخل الضريبي وتعزيز كفاءة عمليات الفحص والتحصيل. من خلال اعتماد الأنظمة الإلكترونية، تتمكن الإدارات الضريبية من جمع البيانات الضريبية بشكل أكثر دقة وشفافية، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويساهم في الحد من محاولات التهرب الضريبي، وبالتالي ضمان تحصيل الضرائب بطريقة أكثر عدالة وفعالية.

تتميز الضرائب بأنها إلزامية بطبيعتها، مما قد يخلق تحديات تتعلق بمدى التزام الممولين وشفافية النظام الضريبي. في هذا السياق، تلعب الخدمات الضريبية الإلكترونية دورًا حيويًا في تحسين العلاقة بين الممولين والإدارة الضريبية من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير بيئة رقمية موثوقة. على سبيل المثال، تسهل المنصات الإلكترونية عمليات التسجيل والإقرار الضريبي والسداد، مما يقلل من الحاجة إلى المعاملات الورقية ويساعد في تقليل الأخطاء المرتبطة بالإجراءات اليدوية. كما تتيح هذه

المنظومات إمكانية التحقق الفوري من صحة الإقرارات الضريبية، مما يقلل من النزاعات بين الممولين والجهات الضريبية.

علاوة على ذلك، تعمل الخدمات الضريبية الإلكترونية على بناء قاعدة بيانات مركزية تحتوي على معلومات دقيقة حول الأنشطة الاقتصادية للممولين، مما يمكن الإدارة الضريبية من تحليل البيانات بطرق أكثر تطورًا، مثل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لاكتشاف الأنماط غير العادية وتحديد مصادر التهرب الضريبي. كما أن التحول الرقمي في النظام الضريبي يسهل عملية فرض الضرائب على الأنشطة الاقتصادية الرقمية، مما يساعد في تحقيق العدالة الضريبية وتعزيز إيرادات الدولة دون التأثير سلبًا على بيئة الأعمال.

في النهاية، يُعد تطبيق الخدمات الضريبية الإلكترونية خطوة ضرورية نحو تطوير نظام ضريبي أكثر كفاءة وعدالة. فمن خلال توفير بيئة إلكترونية متكاملة، تتمكن الإدارات الضريبية من تحقيق شفافية أكبر في تقدير الدخل الضريبي، مما يعزز ثقة الممولين بالنظام الضريبي ويؤدي إلى زيادة الامتثال الطوعي، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الضريبية بشكل مستدام.

الجزء الرابع: الدراسة التطبيقية

تناولت الباحثة في الجانب النظري للدراسة ويتضمن هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة التي تهدف إلى تحليل آثر استخدام الخدمات الضريبية الإلكترونية على زيادة جودة تقدير الدخل الخاضع للضريبة وذلك باستخدام نماذج المعادلات الهيكلية .حيث تعتبر الدراسة التطبيقية اسقاطاً لما جاء في الجانب النظري للدراسة ولا يمكن القيام بهذه الدراسة دون اتباع إجراءات منهجية تسمح بتحديد الخطوات التي يجب المرور بها والمعلومات التي يجب الحصول عليها بهدف الوصول إلي استخلاص نتائج تقود إلي التأكيد من صحة الفروض الموضوعة للدراسة أو رفضها.

١/٤ هدف الدراسة التطبيقية:

تعد الخدمات الضريبية الإلكترونية من أهم تطبيقات التحول الرقمي التي تساهم في تحسين كفاءة العمليات المحاسبية والفنية، مما ينعكس إيجابًا على جودة تقدير الدخل الضريبي. وقد اتجهت الهيئات الضريبية المصرية إلى تبني الحلول الرقمية بشكل واسع بهدف تقليل الأخطاء، وتعزيز دقة تقدير الضرائب المستحقة. وفي هذا السياق، تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل أثر الخدمات الضريبية الإلكترونية على جودة تقدير الدخل الضريبي.

٢/٤ مجتمع وعينة الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على البيانات الثانوية المستخرجة من سجلات مصلحة الضرائب المصرية، وذلك في إطار تحليل بيانات المتغيرات المختلفة للدراسة الحالية، حيث تعتمد الدراسة الحالية على استخدام المتغيرات الحديثة المتعلقة بالتحول الرقمي والبيانات الخاصة بالتقديرات الضريبية.

وتأسيساً على ذلك، اعتمدت الباحثة على السجلات الداخلية لمصلحة الضرائب المصرية على مستوى الدولة ككل في كافة القطاعات الاقتصادية، وذلك خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠١٨ الى عام ٢٠٢٣ باعتبار أن هذه الفترة هي الفترة التي بدأت فيها الدولة نحو التحول الرقمي ولازال مستمراً على أن تكون البيانات شهرية، حيث أن هذه البيانات تتعلق بالإحصائيات على مستوى الدولة ولا تتعلق بشركة معينة أو قطاع اقتصادي معين.

وبالتالي، سجلت عينة الدراسة عدد ٧٢ مشاهدة على أساس شهري (١٢ شهر × ٦ سنوات) للبيانات الضريبية للمصلحة على مستوى الجمهورية بشكل عام. والجدير بالذكر توازن العينة بين سنوات الدراسة بشكل عام على النحو التالي:

جدول رقم (٤-١): توزيع مشاهدات الدراسة

السنة	عدد المشاهدات
٢٠١٨	١٢
٢٠١٩	١٢
٢٠٢٠	١٢
٢٠٢١	١٢
٢٠٢٢	١٢
٢٠٢٣	١٢
الاجمالي	٧٢

٣/٤مصادر الحصول على البيانات:

تعبر البيانات الأولية عن تلك التي يتم جمعها لأول مرة بواسطة الباحث لأغراض محددة، وغالباً ما يتم تجميعها باستخدام مجموعة من المقابلات الشخصية أو قوائم الاستقصاء، بينما البيانات الثانوية فهي التي يتم توفيرها أو جمعها من قبل لأغراض بحثية أخرى ويمكن الحصول عليها من تقارير وسجلات البيانات في المنظمة وكذلك من الدراسات السابقة وشبكة الانترنت.

وفي هذا الشأن، تعتمد الدراسة الحالية على مصادر البيانات الثانوية لمصلحة الضرائب المصرية المدرجة بعينة الدراسة، وتعتمد بيانات الدراسة الحالية على مجموعة من الأرقام الخاصة بالبيانات الضريبية التي تخص الدولة ككل بكامل قطاعاتها الاقتصادية القومية.

٤/٤ قياس متغيرات الدراسة:

استنادا الى العرض السابق للإطار النظري لصياغة الفروض الاحصائية للدراسة يمكن للباحثة عرض متغيرات الدراسة وأدوات قياسها لأغراض تحليل العلاقة بين المتغيرات على النحو التالي:

أولاً: المتغير المستقل للدراسة (الخدمات الضريبية الإلكترونية):

يمثل المتغير المستقل في الدراسة الحالية الخدمات الضريبية الإلكترونية، والتي تعد جزءًا من آليات التحول الرقمي بمصلحة الضرائب المصرية، حيث تهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية النظام الضريبي من خلال تبني التكنولوجيا الرقمية لتبسيط العمليات وتقديم تجربة أكثر سلاسة للممولين، ويمكن للباحثة تحديد مجموعة من المؤشرات والمعايير التي تعكس مدى فعالية وكفاءة التحول الرقمي في تحقيق أهدافه:

جدول رقم (٤-٢): مؤشرات قياس الخدمات الضريبية الإلكترونية

المؤشر	الرمز	التفسير	المصدر
مؤشر الفواتير الالكترونية	EI	قياس عدد الفواتير الإلكترونية التي تم إصدارها أو استخدامها خلال فترة معينة	(Almousa & Zaitoun 2021; Bokor& Hamari, 2020) (الكردي، ٢٠٢١)
مؤشر التحصيل الالكتروني	EC%	قياس نسبة الإيرادات التي تم تحصيلها إلكترونيًا مقارنةً بالإيرادات الكلية.	(Adebayo& Adediran 2021; Rojas & Villegas, 2020) (الفيصل، ٢٠٢١)

ثانياً: المتغير التابع للدراسة (جودة تقدير الدخل الضريبي):

يتمثل المتغير التابع للدراسة في جودة تقدير الدخل الضريبي، وهناك مجموعة من المعادلات والمؤشرات التي تستخدمها الجهات الضريبية والاقتصادية لتقييم دقة وكفاءة تقديرات الإيرادات الضريبية. الهدف من هذه المعادلات هو التأكد من أن تقدير الإيرادات الضريبية قريب من الإيرادات الفعلية، وذلك لضمان التخطيط المالي المناسب. ويمكن للباحثة عرض بعض هذه المؤشرات والمعادلات الرئيسية التي تقيس جودة تقدير الدخل الضريبي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤-٣): مؤشرات قياس جودة تقدير الدخل الضريبي

المؤشر	الرمز	التفسير	المصدر
معدل التباين	VR%	نسبة الفرق بين الدخل الضريبي الفعلي والدخل الضريبي المقدر الى الدخل الضريبي المقدر.	(موسى،٢٠٢٢) (Hanlon & Heitzman; 2010)
مؤشر نسبة الدقة	AR%	تقيس نسبة الدخل الضريبي المقدر إلى الدخل الضريبي الفعلي، وتستخدم لتقييم مدى قرب التقديرات من الواقع.	(Kirchler Hoelzl & Wahl, 2008)
مؤشر متوسط نسبة الخطأ المطلق	MAPE%	يستخدم لتقييم مدى انحراف التقديرات عن الإيرادات الفعلية. يأخذ القيم المطلقة للتباينات ويحسب المتوسط	(Hyndman & Koehler, 2006)

ويلاحظ مما سبق، اتفاق المقاييس السابقة على أن يكون قياس جودة التقدير للدخل الضريبي متوقف على مستوى الانحراف بين الدخل الضريبي الفعلي والدخل الضريبي المقدر، إلا أن لك مقياس منهم اعتمد على قياس هذا الانحراف بشكل مختلف، ولذلك ستعتمد الباحثة على المقياس الأول الخاص بمعدل التباين على أن يتم تحليل الحساسية لبقية المقاييس في موضع لاحق من الدراسة الحالية.

٥/٤: صياغة الفروض الاحصائية للدراسة:

لغرض تحقيق الهدف الرئيسي للدراسة للتعرف على الدور المعدل لمشاكل الفحص الضريبي على العلاقة بين آليات التحول الرقمي وجودة تقدير الدخل الضريبي، يمكن للباحثة اختبار العلاقات المباشرة التي تتمثل فيما يلي:

أولاً: العلاقة المباشرة بين الخدمات الضريبية الالكترونية وجودة تقدير الدخل الضريبي:

الفرض الاحصائي الرئيس الأول للدراسة: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للخدمات الضريبية الالكترونية على جودة تقدير الدخل الضريبي.

٦/٤ نموذج اختبار الفروض الاحصائية للدراسة:

في إطار ما تسعى اليه الدراسة من اختبار الفروض الاحصائية يمكن للباحثة صياغة نموذج اختبار الفروض الاحصائية للدراسة في ضوء العلاقات المباشرة الثلاثة السابقة على النحو التالي:

أولاً: العلاقة المباشرة بين الخدمات الضريبية الالكترونية وجودة تقدير الدخل الضريبي:

يتنبأ الفرض الأول للدراسة بتحليل أثر الخدمات الضريبية الالكترونية على جودة تقدير الدخل الضريبي، وبالتالي يمكن للباحثة صياغة نموذج اختبار الفرض الاحصائي الأول للدراسة على الشكل التالي:

$$(VR\%) = \beta0 + \beta1\ (ESU) + \beta2\ (EI) + \varepsilon$$

$$(VR\%) = \beta0 + \beta1\ (ESU) + \beta2\ (EC\%) + \varepsilon$$

٧/٤ تصوير نموذج الدراسة الحالية:

انطلاقاً من العرض السابق لنماذج اختبار الفروض الاحصائية للدراسة يمكن للباحثة تلخيص نموذج تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال الشكل التالي:

٨/٤ الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

لأغراض تحليل بيانات عينة الدراسة يتم التعامل مع بيانات السلاسل الزمنية للمأموريات الضريبية المصرية. وفي هذا الصدد، استعانت الباحثة بالبرنامج الاحصائي (SPSS) الاصدار السادس والعشرين، ولأغراض اختبار الفروض الاحصائية للدراسة تم الاعتماد على عدد من الأساليب الاحصائية المتمثلة في: اختبارات التوزيع الطبيعي، والاحصاءات الوصفية (Descriptive Statistics)، ومعامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)، وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد (Multiregression Analysis)، مع الاستناد الى قيمة معامل التحديد (R2) لقياس الجودة الاحصائية للنموذج، والوقوف على تأثير العلاقة بين الخدمات الضريبية الإلكترونية وجودة تقدير الدخل الضريبي. ويمكن توضيح هذه الأساليب بشيء من التفصيل على النحو التالي:

- الأساليب الاحصائية الوصفية: حيث تم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لقياس مدى التشتت والاختلاف بين مشاهدات العينة حول متغيرات الدراسة.
- الأساليب الاحصائية الاستدلالية: حيث اعتمدت الباحثة في اختبار فروض الدراسة على مجموعة من الأساليب الاحصائية التي تتمثل في:
  - استخدام معاملات الارتباط: وذلك للتعرف على مدى وجود علاقات بين المتغيرات الخاضعة للاختبار.
  - استخدام معاملات الانحدار: وذلك للتعرف على مدى وجود تأثير بين المتغيرات الخاضعة للاختبار.

تسعى الباحثة في هذا المبحث الى عرض نتائج تحليل البيانات، من خلال عرض نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي للبيانات ثم الاعتماد على الاحصاءات الوصفية لتحديد شكل عينة الدراسة،

٩/٤ الإحصاءات الوصفية:

تعبر الإحصاءات الوصفية عن طبيعة عينة الدراسة من حيث الشكل وتوزيعها ومدى اتفاق العينة الحالية للدراسة مع العينات المناظرة بالدراسات السابقة ذات الصلة، وذلك من خلال عرض مجموعة من الإحصاءات الوصفية التي تتمثل في الوسط الحسابي والذي يعبر عن الشكل العام لمتغيرات الدراسة بالعينة، والانحراف المعياري بما يعبر عن مستوى التشتت بعينة الدراسة الحالية على مستوى المشاهدات بالمتغيرات، وأخيراً حدود العينة بين الحدين الأدنى والأقصى. وفي هذا الشأن قد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن الجدول رقم (٤-٤) التالي:

جدول رقم (٤-٤): نتائج الاحصاءات الوصفية

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
EI	72	5.937	6.358	6.175	0.131
EC%	72	0.150	0.670	0.412	0.161
VR%	72	-0.044	-0.022	-0.033	0.006
Valid N (listwise)	72				

يتبين للباحثة من خلال العرض السابق للإحصاءات الوصفية مجموعة من الملاحظات التي يمكن بيانها فيما يلي:

أولاً، فيما يتعلق بالمتغير المستقل الخاص الخدمات الضريبية الإلكترونية في مصلحة الضرائب المصرية فيتبين أن الوسط الحسابي يبلغ ٦,١٧٥، ٠,٤١٢ لكلٍ من مؤشر، مؤشر الفواتير الإلكترونية، ومؤشر التحصيل الإلكتروني، وهذا يعكس التحول التدريجي نحو الاعتماد على التقنيات الرقمية في العمليات الضريبية.

ثانياً، فيما يتعلق بالمتغير التابع الخاص بجودة تقدير الدخل الضريبي والذي اعتمدت فيه الباحثة على معدل التباين القائم على نسبة الفروق الضريبية بين الدخل الفعلي والدخل المقدر ويتبين أن الوسط الحسابي لهذا المعدل منخفض الى حد كبير حيث يبلغ -٣,٣٪، أي ان الانحراف المقدر سلبي.

١٠/٤ نتائج تحليل الارتباط:

تهدف الباحثة من اجراء تحليل الارتباط الى التحقق من طبيعة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة بالإضافة الى التحقق من طبيعة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة والحاكمة المدرجة بنماذج اختبارات الفروض الاحصائية للدراسة، وقد أسفرت نتائج تحليل الارتباط عن الجدول رقم (٤-٥) التالي:

جدول رقم (٤-٥): نتائج تحليل الارتباط

		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
(1)	EI	.535**	.307**	0.2219	.360**	1		
(2)	EC%	.475**	0.206	.362**	.321**	.587**	1	
(3)	VR%	-.442**	-.389**	-.435**	-.516**	-.523**	-.472**	1

تشير علامة *** الى مستوى معنوية ١٪ أو أقل

حيث ان معاملات الارتباط بين تلك المتغيرات يؤكد نتائج اختبارات معامل تضخم التباين السابق عرضه، حيث أنه بفحص المصفوفة تبين أن أقصى معامل ارتباط بين المتغيرات المستقلة يبلغ (٠,٥٨٧) وهو أقل من (٠,٨٠) وهو ما يؤكد عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات

وعلاوة على ذلك، يتبين للباحثة وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين كافة المتغيرات المستقلة الخاصة بالخدمات الضريبية الإلكترونية المتمثلة في مؤشر الفواتير الإلكترونية، ومؤشر التحصيل الالكتروني، والمتغير التابع المقيس بمعدل التباين، حيث أن كافة معاملات الارتباط عكسية ومعنوية عند مستوى ٥٪، حيث تبلغ معامل الارتباط ٠,٤٧٢ مع معدل التباين.

٤-١١: إختبارات افتراضات الإنحدار:

يقوم نموذج الإنحدار الخطي الكلاسيكي على مجموعة من الافتراضات حول العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي تؤثر على الاجراء الاحصائي المستخدم في الانحدار المتعدد، ولضمان سلامة النتائج وصحة الاستنتاجات التي يتم التوصل اليها، فانه لابد أولاً من التأكد من توافر هذه الافتراضات في النموذج واختبار صلاحية البيانات المستخدمة، وتتلخص هذه الافتراضات فيما يلي:

- أن تتبع بواقي الإنحدار التوزيع الطبيعي
- عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

ستعتمد الباحثة على اختبارات التوزيع الطبيعي المتمثلة في اختباري كولمجروف سيمرنوف (Kolmogorov-Smirnov) واختبار شابيرو ويلك (Shapiro-Wilk)، بغرض التحقق من اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي بالنسبة لمتغيرات الدراسة الكمية المتصلة المتمثلة في الخدمات الضريبية الالكترونية بكافة مؤشراتها، وجودة تقدير الدخل الضريبي بكافة ، وهو ما يتضح نتائجهما من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤-٦): نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
EI	.153	72	.000	.919	72	.000
EC%	.099	72	.076	.935	72	.001
VR%	.105	72	.047	.944	72	.003

وتقوم فرضية اختباري كولمجروف سيمرنوف (Kolmogorov-Smirnov) واختبار شابيرو ويلك(Shapiro-Wilk) على فرض عدم يشير الى أن التوزيع الخاص بالبيانات لا يتبع التوزيع الطبيعي، بمعنى أن ثبوت معنوية هذين الاختبارين يشير الى أن التوزيع الخاص بالبيانات لا يتبع التوزيع الطبيعي، أما إذا ثبت عدم معنوية هذين الاختبارين فذلك دليل واضح على أن التوزيع الخاص بالبيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

وبالتالي، بناء على النتائج السابق عرضها بالجدول رقم (٤-٦) يتبين معنوية الاختبارين لأي متغير من متغيرات الدراسة حيث أن قيمة .Sig لكافة المتغيرات أقل من ٥٪، وفي ذلك دلالة على أن توزيع البيانات لا يتبع التوزيع الطبيعي. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن اعتبار تلك النتائج مشكلة في صحة البيانات، حيث يمكن افتراض تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبيانات للعينات الكبيرة ($N > 30$)، بغض النظر عن توزيع المجتمع الأصلي، وذلك طبقاً ما تنص عليه نظرية النهاية المركزية، وبما أن حجم العينة في الدراسة الحالية ($N = 72$)، فان مشكلة عدم توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً لن تكون ذات تأثير على صحة النماذج المستخدمة في الدراسة.

النتائج:

* تساهم الفاتورة الإلكترونية في تعزيز الشفافية الضريبية وتحسين جودة تقدير الدخل الضريبي، مما يتفق مع دراسة الدلجاوي (٢٠٢٣) التي أكدت أن الفاتورة الإلكترونية أسهمت بشكل ملحوظ في تحسين دقة البيانات الضريبية وتقليل الفجوات في تقدير الدخل الضريبي.

* يوفر التحصيل الإلكتروني تسريع عمليات الدفع وتقليل الأخطاء الإدارية، مما يتفق مع دراسة علي (٢٠٢٢) التي أشارت إلى أن التحصيل الإلكتروني ساهم بشكل كبير في تسريع جمع الإيرادات الضريبية وزيادة كفاءة النظام الضريبي.

* يساعد التحليل باستخدام الذكاء الاصطناعي في اكتشاف التناقضات الضريبية وتقليل الأخطاء البشرية، مما يتفق مع دراسة أبو العنين (٢٠٢٣) التي أظهرت أن الفاتورة الإلكترونية ساعدت في تحسين دقة البيانات الضريبية والحد من التلاعب بها.

* يقلل التحصيل الإلكتروني من الاعتماد على المعاملات الورقية ويعزز دقة تقدير الدخل الضريبي، مما يتفق مع دراسة السيد (٢٠٢١) التي أظهرت أن التحصيل الإلكتروني ساهم في تسريع الإجراءات الضريبية وتقليل التكاليف المرتبطة بالتحصيل التقليدي

*هناك علاقة طردية بين الخدمات الضريبية الإلكترونية وجودة تقدير الدخل الضريبي، مما يتفق مع دراسة البيومي (٢٠٢٣) التي أظهرت أن الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني تساهم بشكل كبير في تحسين فاعلية الفحص الضريبي وتقليل المدة الزمنية للإجراءات

* وجود بعض القيود في النظام الرقمي مثل عدم شمول جميع الممولين، مما يتفق مع دراسة توفيق وآخرون (٢٠٢٣) التي تناولت أوجه القصور في النظام الرقمي الحالي، مشيرة إلى أن منظومتي الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني لا تشمل جميع الممولين.

* ونجد أن معظم الدراسات تتفق على أهمية التحصيل الإلكتروني والفاتورة الإلكترونية في تحسين النظام الضريبي وزيادة كفاءته، إلا أن هناك بعض الفروق في التركيز على الجوانب التقنية مثل الذكاء الاصطناعي وتقليل المعاملات الورقية.

التوصيات:

• يجب على الحكومات تعزيز تطبيق الخدمات الضريبية الإلكترونية، بما يشمل الفاتورة الإلكترونية والتحصيل الإلكتروني، على جميع الأنشطة الاقتصادية، لا سيما القطاعات الصغيرة والمتوسطة، لضمان دقة البيانات الضريبية وزيادة كفاءة تقدير الدخل الضريبي.

• ينبغي الاستثمار في أدوات تحليل البيانات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، لتحليل بيانات الفواتير الإلكترونية والتحصيل الإلكتروني بسرعة ودقة أكبر، مما يسهم في اكتشاف أي أنماط غير طبيعية أو محاولات تهرب ضريبي بشكل أكثر فعالية.

• يجب توفير برامج تدريبية متخصصة للعاملين في الإدارات الضريبية لتمكينهم من التعامل بكفاءة مع الأنظمة الرقمية الجديدة، مما يعزز من جودة الفحص الضريبي الإلكتروني ويضمن الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في تقدير الدخل الضريبي.

• يجب تطوير وتحسين البنية التحتية التكنولوجية لدعم منظومة الخدمات الضريبية الإلكترونية، من خلال توفير أنظمة آمنة وسريعة لمعالجة الفواتير الإلكترونية وتحصيل الضرائب رقميًا، مما يضمن كفاءة واستمرارية النظام بأعلى مستويات الأمان.

الأبحاث المستقبلية:

• دراسة دور الذكاء الاصطناعي في تحليل الخدمات الضريبية الإلكترونية لاكتشاف التهرب الضريبي وتحسين كفاءة التقدير الضريبي.

• تحليل أثر الخدمات الضريبية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي وزيادة الإيرادات الضريبية، مع التركيز على دور التحول الرقمي في تحسين الامتثال الضريبي وتقليل الفجوة الضريبية.

المراجع:

- أبو العنين، أحمد سعد محمد. (٢٠٢٣). أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر: دراسة نظرية – ميدانية. ***مجلة البحوث المالية والمحاسبية***، ١٢(٣)، ٤٥-٧٨.
- الأعسر، خديجة (٢٠١٦). اقتصاديات المالية العامة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة.
- البيومي، أسماء صديق محمد، وحسانين، طارق عبدالعال حماد. (٢٠٢٣). أثر التحول الرقمي في المنظومة الضريبية على زيادة فاعلية الفحص الضريبي :دراسة تطبيقية. ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية***، مج،١٤ ع٢ – ١٩٣.
- الدلجاوى، احمد عبد الصبور عبد الكريم. (٢٠٢٣)، دور منظومة الفاتورة الإلكترونية في تحسين أداء مصلحة الضرائب المصرية .***مجلة الدراسات المالية والمحاسبية،*** ١٥(2)، ١١٢-١٣٤.
- الطويل، سحر صبحي محمد موسى. (٢٠٢٣). دور جودة الخدمات الضريبية الإلكترونية في ضمان امتثال دافعي الضرائب وتأثيرها على تحصيل الإيرادات الضريبية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة .***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،*** *مج١٤, ع٣* ، ٤٠٥ - ٤٦٠.
- الناغي، السيد، محمود، عبد السلام على حسن، كمال، كامل معاطى، محمد، ، محمد عبد السميع عناني، عبد السميع (٢٠٢٣). أثر مستويات أداء الفحص الضريبي علي جودة الفحص في ظل الحوكمة الضريبية: دراسة ميدانية .***المجلة المصرية للدراسات التجارية***، المجلد ٤٧، العدد٣ :١٣٠-١٦١.
- توفيق، محمد سامي، وبربري، وائل محمد أحمد (٢٠٢٣). تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل كمدخل للحد من التهرب الضريبي: دراسة تطبيقية. ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية***، المجلد١٥، العدد٢ :١ - ٣٧.
- عيد، أحمد عبد الوهاب أحمد (٢٠٢٠). مدخل مقترح لحوكمة مصلحة الضرائب المصرية لزيادة فعالية التحاسب الضريبي: دراسة نظرية ميدانية .***مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد٤ :١-١١٦.***
- عبد الرحمن، لقاء مالك، احسان شمران الياسري (٢٠١٩). دور الإفصاح المحاسبي في رفع جودة التحاسب الضريبي: بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب .***مجلة دراسات محاسبية ومالية*** المجلد١٤، العدد..٤٧
- نصير، مبروك محمد السيد (٢٠٢٣)، استخدام برنامج الرقمنة الحكومية لمنظومة الإقرارات الإلكترونية والفاتورة الإلكترونية في تطبيق الفحص الضريبي الإلكترونى بمصلحة الضرائب المصرية. ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية***، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(١)٢: ٦٠٩-٦٤٥.
- نصير، مبروك محمد السيد (٢٠٢١). نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي بالمنظومة الضريبية الإلكترونية بهدف تعظيم موارد الحصيلة الضريبية بالتطبيق على مصلحة الضرائب المصرية .***مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية***، العدد٢، ٥٩-٨٧.

- عبد الباقي، حسين سيد حسن (٢٠٢٢). أثر التحول الرقمي على الامتثال الضريبي في ظل أزمة كورونا العالمية: دراسة ميدانية .***مجلة التجارة والتمويل***، عدد خاص،١١١-١٩٧
- علي، م. (٢٠٢٢). أثر تطبيق التحصيل الإلكتروني في تحسين فعالية النظام الضريبي المصري. مجلة الدراسات الضريبية الحديثة، ١٠(١)، ٤٥-٦٨.
- محمد، عيد سعيد (٢٠٢١). الفاتورة الإلكترونية. إدارة الاعمال، العدد١٧٥: ٨٦ ـ ٨٨.
- محمد، عيد سعيد (٢٠٢١). قانون الإجراءات الضريبية الموحد وتعديلات قانون الضريبة على الدخل خلال عام ٢٠٢٠. ***مجلة المال والتجارة***، العدد٦٢٢: ٣١ ـ ٣٤.

- Almousa, M., & Zaitoun, A. (2021). The impact of electronic invoicing on business efficiency: Evidence from small and medium enterprises. ***International Journal of Information Systems and Project Management***, 9(1), 47-63. https://doi.org/10.12821/ijispm090104

- Alm, J. (2003). Tax Compliance and Administration**.** In H. J. Aaron & J. Slemrod (Eds.), ***The Crisis in Tax Administration*** (pp. 283-328). Brookings Institution Press.

- Bokor, J., & Hamari, J. (2020). The adoption of electronic invoicing: A systematic review of the literature. ***Journal of Business Research***, 114, 267-280. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2019.06.021

The Impact of E-Services on Increasing the Quality of Tax Income Estimation in the Egyptian Tax Authority: An Applied Study

Abstract

Objective: The study aims to analyze the impact of implementing electronic services (electronic invoicing and electronic payment collection) on improving the quality of income tax assessment in Egypt from 2018 to 2023, within the context of the ongoing digital transformation in the tax system. It also seeks to provide a comprehensive view of the relationship between digital transformation and the efficiency of the tax system.

Design and Methodology: The study relied on analyzing secondary data from the records of the Egyptian Tax Authority during the period from 2018 to 2023, with a total of 72 monthly observations. The analysis covered all economic sectors to ensure the accuracy of the results, and statistical methods were used to evaluate the impact of electronic services on the quality of income tax assessments.

Results and Recommendations: The results showed a statistically significant positive impact of electronic services on improving income tax assessments. The electronic invoicing system contributed to reducing manipulation and human errors, while electronic payment collection helped accelerate payments and reduce errors. The study recommends expanding the use of electronic services to ensure improved efficiency, transparency, and reduction of tax evasion**.**

Originality and Contribution: The originality of this study lies in focusing on the impact of digital transformation on income tax assessment in Egypt using electronic invoicing and electronic payment collection, which enhances the development of tax policies and increases revenues effectively and efficiently**...**

Keywords: Electronic Services - Electronic Invoice - Electronic Collection - Quality of Tax Income Estimation - Tax Revenues